ووحدتها التى ستظل دوما فوق كل مثال.. أرهق أجهزتها الأمنية و جعل بصر شعبها الطيب شاخصا على زاوية من المستقبل.. مستغربا ما يسمع.. فهو أبدا لا يحيا هذه الشائعات فى حياته اليومية.. فى سوق الموسكى والفجالة والصعيد تجار مسلمون ومسيحيون متعاونون.. فى الجامعات طلاب وأساتذة متحابون.. فى شبرا فى الضاهر والقصيرين فى كل أرجاء المحروسة جيران مسلمون ومسيحيون تجمع بينهم المحبة وحسن الجوار أكثر أحيانا مما يجمع بين أبناء الدين الواحد، أو العائلة الواحدة..

الجميع شركاء فى البيت والعمل والشارع والوطن والمستقبل.. الجميع تربطه حميمية المواطنة والعلاقات الطيبة فى كل مفردات الحياة اليومية.. الجميع مسيحى ومسلم يسأل فى كل مرة من هؤلاء وعلى من يتحدثون.. أكيد هؤلاء ينظرون فى غير الواقع المصرى.. فى ظل هذا الحدث والأحداث المشابهة..

التى يستغلها المستغلون لخلق أرض جديدة للفتنة ليست أرضنا.. تتصل بى الدكتورة ماريان لترسل لى دواء ابنى المستورد النادر وجود ه فى الصيدليات.. أتصل أنا بنبيل جرجس لتركيب الالموتال.. أقف لصديقى المسيحي بكل الحب وينزل كلانا من السيارة لمصافحة الأخر والاطمئنان على أحواله فى الطريق العام.. لابد وأن نقف بجوار الحدث قليلا ولم أقصد هنا الوقفة الأمنية أو القضائية.. ولكن على الأقل وقفة للتحاور والتفاعل والتساؤل داخل النفس ومع الغير عن الأسباب والدوافع.. وكيف يجب على الجميع الالتزام بحرمة الدولة واحترام المجتمع..

ولعل الاعتذار يكون واجبا على الذين ساروا فى ركب من يحول كل الموضوعات المشابهة ذات الطابع الشخصى أو ذات الطابع الجنائي أو فى ممارسة احد المواطنين حقوقه الإنسانية إلى غير مواضعها.. مستغلين الحرية السياسية فى إدارة الفتنة والتشويه.. و يجب أن تكون النتيجة هى الاستفادة من عدم تكرار ما تحدث ونتعلم منه التأكد من كل الشائعات قبل تصديقها والسير فى ركابها.. إن مصرنا أكبر منا جميعا.. وعلينا أن نحترم قدسيتها ومحرماتها..

ومازالت المغنية الصلعاء صلعاء.

اسم مسرحيه لرائد مسرح العبث.. الأيرلندي صامويل بكت.. لا أدرى لماذا ألح على هذا العنوان وأنا أكتب فى موضوع بعيدا كل البعد عن المسرح والعبث.. ربما يكون إسقاطا بين الحياة والمسرح.. وبين ما يحد ث فيه والعبث.. يجوز.. الموضوع يخص الثروة العقارية والمشكلة السكانية.. وطريقة التناول من الجميع.. الحكومة والأفراد.. وما نتج عنه من مشاكل أكثرها خطورة هو انتشار العشوائيات.. وحجم المخالفات القانونية الجسيمة.. وضياع ربع الرقعة الزراعية فى مصر.. أو هو التخطيط العمرانى.. وخطط التنمية البشرية.. ربما.. أو الفشل فى تنفيذ الخطط الوزارية.. لا ادري.. أو لسن قوانين لا لتسيير حركة الحياة.. ولكن لإلقاء المسؤولية على المواطن.. ونحن نعلم عبثية تحقيق التطبيق لهذه القوانين مسبقا.. الله أعلم.. المهم أن هذا هو عنوان المقال..

الإسكان تخطيطا وأشرافا هو دور الدولة فى المقام الأول والأخير..

والتنفيذ هو العامل المشترك بين قطاع الدولة والقطاع الخاص بكل مفرداته.. وهنا يأتي دور الدولة فى سن قوانين الرعاية والإشراف والتنظيم.. شريطة أن يحقق ذلك كله الصالح العام.. فى ايطار خطة الدولة لتحيق المسكن الملائم لمواطنيها فى كل المستويات والظروف..

أذهلني ما قرأته فى صحف هذا الشهر.. عن قدرة محافظ الجيزة على هدم ثلاثة ألاف وسبعمائة منزلا فى المحافظة..

ولم اعرف الرقم الحقيقى الذى حققته محافظة القاهر فى سباق الهدم ربما تكون قد تفوقت على الجيزة واحتلت المركز الأول.. وربما لم تستطع المنافسة.. ولكن الثابت لدى.. أنه ربما يفوق الرقم عدد المليون منزلا أو مليونى طابقا قد تم هدمه بقرار من المحافظ التابعة له فى التسع والعشرون محافظة على سبيل التواضع لا الحصر.. كم وحدة فى الدور أو كم وحدة فى المنزل.. ليس هناك حصر لعدد الوحدات.. ولو علمنا أن الوحدة الواحدة قد تكلف الدولة أو الفرد أكثر من مائة ألف جنيه مصرى.. فإن الخسارة ستكون بالمليارات من الجنيهات..وآلاف الأطنان من الحديد والأسمنت والطوب المصنوع من الطين الطمى المحروق.. باختصار تدمير للدخل القومى.. والناتج المحلى من منتج خامات العمارة.. من جانب آخر.. أليس هذا الكم من الهدم.. علامة ظاهرة تشير إلى حجم الخلل الكبير والواضح فى المنظومة المعمارية والأخلاقية والقانونية المنظمة لها.. والسكانية إذا عرفنا أن من يبنى لنفسه فى حاجة ماسة للسكن..

ومن بنى بغرض التجارة قد باع وحدته السكنية قبل البناء فى غالب الأمر.. وما هى الضرورة والاضطرار للمخاطرة ومخالفة القانون وتعريض رأس المال للخطر.. أم هناك قصور فى المتابعة.. أم أن القانون لا يتفق مع الواقع.. فى مصر.. مضى أكثر من نصف قرن.. تغير فيها حكومات وزعامات وقيادات وأنظمة عديدة.. والعملية العمرانية تتخبط من جيل إلى جيل.. فى التخطيط والتنفيذ بين الدولة والقطاع الخاص.. والمشكلة تتفاقم فى العشوائيات والبناء على الرقعة الزراعية.. وتزداد التشوهات المعمارية.. وتضيع الشخصية القومية.. وترتفع حدة الصراع بين الحكومة والقطاع الخاص من جهة.. وبين الحكومة والمواطن الذى يرفض هذا التقصير فى الأداء الحكومى لتوفير المسكن المناسب من جهة أخرى.. ومع ذلك ليس هناك من توقف لمراجعة كل هذه القوانين المعذرة بين تغليظ العقوبة بالحبس والغرامة والهدم والإزالة ومنع توصيل الخدمات والمرافق.. وكل جهاز الدولة فى المتابعة الإدارية فى الأحياء.. ونعجز عن القضاء على العشوائيات.. أو التقليل من المخالفات.. أعتقد أنه حان الوقت لعقد مؤتمر قومى يستمع لكل العاملين بالمعمار من أجهزة الدولة والمقاولين والمهندسين وعلماء التخطيط وفقهاء القانون والإدارات المحلية.. لوضع أهداف محددة.. وعرض حاجة المجتمع الحقيقية للإسكان.. وخطة بتشريع له آلية تمكنه من تحقيق حاجة المواطن فى المسكن المناسب وحسن المتابعة والتنفيذ.. والقضاء على العشوائيات والتقليل من المخالفات.. بوضع خريطة لمصر العمرانية بجدول زمنى مقسم إلى مراحل معينة قابلة للتنفيذ..